

اذا كانت المرأة محبوسة **بدن** لانه الامتناع من قبلها وذيكر  
 الكوخى ان كان حبسها قبل النقلة فان كانت تعدد زنا محلي  
 بينها وبينه في الحبس فلها النفقة والا فلا ولو كان بعد  
 النقلة لم تبطل **ومقصود** بالنصب اي لا يجب  
 ايضا اذا كانت المرأة مفصولة بان غصبتها رجل لغوات  
 الاستماع وعن ابى يوسف انها تستحق **وصاحبة** بالنصب  
 ايضا ولو لا يجب ايضا اذا كانت المرأة صاحبة **مع غير الزوج**  
 لما ذكرنا وعدا ابى يوسف لها النفقة اذا حجت بعد تسليم  
 نفسها لكن تجب نفقة الحضر دون السفر ولو كان زوجها  
 معها تجب بالاختلاف لكن نفقة الاقامة ولا يجب عليه الذكر  
**ومرضية** بالنصب ايضا ولا يجب ايضا اذا كانت المرأة مريضة  
**لم تزف** الوعد الزوج لما ذكرنا وقالت الثلاثة تجب كالزوجة  
 ولو مرضت بعد الزفاف تجب وروى ذلك عن ابى يوسف  
 وقيل ان امكن الاستمتاع بها بوجوه فكلية نفقتها او الا  
 وعن ابى يوسف ينفق عليها الا اذا انطأ ولها المرض  
**ولخادمها** عطف على قوله للمزوجة اي تجب على الزوج نفقة  
 لخادمها اي خادم المرأة لو كان الزوج **موسرا** لانه لا يد  
 لها من خادم يقوم بخدمتها ويهيئ امور بيتها حتى تنفرغ  
 لحاجته هذا اذا كان مملوكا لها وان كان غير مملوك لها  
 لا تستحق النفقة فظاهر الرواية كالتقاضى اذ لم يكن  
 له خادم لا يستحق نفقة الخادم من بيت المال ولو جاء

المال والنفقة

المعتول فقط هو الرواية وجوب النفقة للمريضة  
 سواء كان قبل النقلة او بعدها لكن جازها ولا  
 يحضر زوجه ومثلها في البرية ابدان والنفقة  
 والحرة وعادة البيان معنى الزكافى العالم بسوا  
 وانما لا ينفق اى فكان مملوكا ذهب وصحفت  
 وضع النقد وقال ان المشرى عليه

خادم